وبمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والستين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، نشارككم الحديث مع سعادة الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة بمملكة البحرين عن أبرز قصص النجاح التي حققتها مملكة البحرين عبر مسيرة العطاء والبناء وكيفية ترجمة هذه الجهود والتعاون على مستوى تبادل الخبرات الصحية العالمية لتتم ترجمتها إلى واقع لتعزيز تأثير الرعاية الصحية المستدامة في مملكة البحرين.

كيف ساهمت عضويتكم بالمجموعة الاستشارية الاستراتيجية لمنظمة الصحة العالمية للخبراء في مجال التطعيمات (SAGE)، في تعزيز دوركم كوزيرة للصحة في مملكة البحرين؟

بداية، نؤكّد حرص مملكة البحرين المستمر على تعزيز شراكتها مع منظمة الصحة العالمية بما يحقّق الأهداف الصحية المُشتركة،

ونفتخر كوننا أحد أعضاء فريق البحرين المشاركين في إبراز الجهود الداعمة لحكومة مملكة البحرين للكوادر الوطنية الطبية وتوفير الفرص والمجالات التي تساهم في تعزيز قدرات وكفاءة القوى العاملة في القطاع الصحي، حيث حققت الشراكة الفاعلة بين مملكة البحرين ومنظمة الصحة العالمية منذ سنوات طويلة نتائج وإنجازات نعتز بها لأنها تجسد عطاءاً ممتداً منذ عقود ماضية لصالح تحقيق الأهداف التنموية ومواصلة التعاون الدولي على الصعيد الصحي.

إن أوجه هذه الشراكة حققت العديد من النتائج الإيجابية من أبرز ثمارها هي المعرفة والتواصل والتنسيق المشترك لتحقيق الأهداف الإنمائية والصحية وتسخير الطاقات من أجل تحقيق التقدم والنماء لدعم المنظومات الصحية وأدائها في مجالات الرعاية الصحية والتأكيد على أهمية ودور التحصينات والتطعيمات في خدمة وصالح البشرية جمعاء، إلى جانب العمل على تطوير البرتوكولات وتنفيذ الإجراءات المبنية على الأدلة والبراهين العلمية بما يواكب المستجدات ونتائج أحدث الدراسات لمجابهة التحديات والتصدي بصورة استباقية للتهديدات الصحية المستقبلية.

تشهد المنظومة الصحية في مملكة البحرين تحقيق العديد من الأهداف الصحية والتنموية الشاملة ، وذلك بفضل التطلعات والرؤى الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، وبمتابعة مستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وكامرأة وطبيبة بحرينية أشعر بالفخر والاعتزاز لما يحرزه القطاع الصحي من تقدم راسخ على كافة المستويات. حيث تمكن القطاع الصحي في المملكة من تحقيق سجل حافل بالنجاحات المتميزة والمنجزات الصحية طوال المراحل الماضية من خلال نجاح خطط الاستثمار بالكوادر الوطنية الطبية والتمريضية والتي تشكل العنصر الأهم في تحقيق احتياجات المواطنين والمقيمين وتجاوز العديد من التحديات الصحية والعالمية وتنفيذ المشاريع والخطط والاستراتيجيات بقدرة وكفاءة عالية في الأداء وصولاً لتحقيق كافة التطلعات والطموحات وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة وفقاً لمبادئ الاستدامة والعدالة والتنافسية التي ترتكز عليها رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وبكلّ فخر حظيتُ بفرص مهمة وقيمة لتمثيل مملكة البحرين على طاولة الاستشارات الدولية والتشاور والتعاون مع نخبة من كبار الخبراء والاستشاريين والمختصين بمنظمة الصحة العالمية والمكتب الإقليمي للمنظمة في أبرز وأهم المجالات المعنية بالتطعيمات ضد الأمراض السارية والأوبئة وتعزيز الخطط وتوحيد استراتيجيات العمل الدولي والتكامل في سبيل رفع كفاءة وفاعلية التدخلات الصحية.

تتمتع مملكة البحرين بمعدلات تغطية مرتفعة لمختلف أنواع التطعيمات التي يتم التوصية بها، كيف تنسبون هذا النجاح بوعي وثقة أهل البحرين؟

حققت تجربة مملكة البحرين في مجال التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد -19) نجاحاً متميزاً وتجربة يحتذى بها في هذا الجانب، والذي يأتي بشكل أساسي نظير وجود الثقة المتبادلة بين المواطنين والمقيمين والمنظومة الصحية والقرارات المتخذة والخطط المعلن عنها ليس على صعيد الجائحة فحسب؛ بينما هناك نسب عالية في التطعيم لمختلف الأمراض السارية، حيث تمكنت مملكة البحرين من القضاء على العديد من الأمراض المعدية نتيجة المتابعة والالتزام منذ سنوات بتوفير مختلف اللقاحات المطلوبة.

كما وقد سجلت مملكة البحرين معدلات مرتفعة في نسب التطعيم الذي يتوافر أمام الجميع من مواطنين ومقيمين وبشكل مجاني وبصورة اختيارية، حيث لم يكن التطعيم إجبارياً لأي من أنواع التطعيم المتوفرة.

وقد أجازت مملكة البحرين، بعد دراسات مستفيضة من قبل لجنة التطعيمات والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بالمملكة، تطعيمات متنوعة وأتاحت حرية الاختيار للجميع، كما أجازت تطعيم الأطفال، والحوامل والمرضعات وكبار السن والفئات المعرضة للخطر.

لقد قدمت مملكة البحرين قصة نجاح متميزة حققت من خلالها تجربة يحتذى بها في العمل بروح الفريق الواحد (فريق البحرين) بجد واجتهاد ومن خلال تواجد الكوادر الطبية الوطنية المؤهلة، إلى جانب العمل على تنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية الموصي بها من جانب منظمة الصحة العالمية والخطط الاستباقية وتسخير كافة الإمكانيات لضمان الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

كما وتفتخر مملكة البحرين كونها من أوائل الدول التي وثقت تجربة التصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19). حيث تمكنت من التغلب على التحدي الذي مثله هذا الوباء، من خلال التشجيع على مشاركة جميع أفراد المجتمع والمتطوعين، بالإضافة إلى التأهب والاستجابة المبكرة عبر وضع خطة واضحة وفي الوقت المناسب مبنية على الأدلة والبراهين ومدعومة بالقوانين واللوائح. كما حقق الالتزام على أعلى المستويات السياسية عاملاً أساسياً في نجاح استجابة البحرين لكوفيد-19 وذلك من خلال التوجيهات السديدة والمتابعة الحثيثة للقيادة الحكيمة في مملكة البحرين.

وفي الوقت ذاته، تم إطلاق الحملات التوعوية بحسب المستجدات والتي من خلالها يتم الإعلان المستمر عن كافة الإحصائيات والمعلومات بدقة وشفافية عالية وعلى مدار الساعة من خلال مختلف وسائل الإعلام وبلغات متعددة. وقد عمل فريق البحرين على مدار الساعة وبكلّ عزم وعزيمة لتقديم أفضل الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية لمواجهة انتشار فيروس كورونا بمملكة البحرين.

خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، قمتم بدور رئيسي باعتباركم عضواً في الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19). كيف ساهم هذا التعاون بين مختلف القطاعات في دعم الاستجابة الناجحة لمملكة البحرين في التصدي للفيروس؟

شكل العمل في التصدي لجائحة فيروس كورونا تحدياً حقيقياً ساهم في وقوف الجميع كفريق واحد لمجابهة هذا التحدي والتخفيف من آثاره وتداعياته على صحة وسلامة المجتمعات، وقد تمكنت مملكة البحرين من اتخاذ خطوات استباقية وأكثر فاعلية لضمان أعلى مستوى ممكن من السلامة والحفاظ على الصحة العامة لجميع المواطنين والمقيمين، وذلك قبل تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد -19) في المملكة.

كما تم تشكيل الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا المختص بوضع البروتوكولات اللازمة في مختلف مسارات التعامل مع الفيروس، إلى جانب إنشاء غرفة عمليات تعمل على مدار الساعة بهدف القيام بمتابعة المستجدات وتتبع كافة العمليات، وهي مركز انطلاق استراتيجيات الاستجابة الفورية في المراحل المختلفة للتصدي للفيروس.

لقد قدمت مملكة البحرين نموذجًا متميزًا عبر جهودها المتنوعة لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا، من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لاحتواء ومنع انتشار الفيروس، واستعداد البحرين المبكر واتخاذها كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية، إلى جانب وضع الخطط لتعزيز آليات التشخيص والرصد والمتابعة، وتأمين المنافذ.

وقد وفرت مملكة البحرين مجانًا الفحوصات، والعلاج، والتطعيم للمواطنين والمقيمين مما جعلها تحظى بمكانة سباقة على مستوى العالم من حيث نسبة الفحوصات والتعافي والتطعيمات. كما وفرت البحرين فحوصات مختبرية يومية للكشف المبكر عن الحالات القائمة من أجل سرعة الوصول إليها وسرعة علاجها وتعافيها.

إن تلك الجهود التي قدمتها مملكة البحرين للعالم تهدف إلى توسيع نطاق التعاون المثمر والشراكات العالمية القائمة ليشمل الاتصال الإقليمي والثنائي المتبادل، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة من أجل تعزيز الاستجابة المتكاملة لحالات الطوارئ وتفعيل الشراكة المجتمعية والتعاون الدولي في تطوير مجالات البحث والتطوير.

كيف تقيمون مستقبل قطاع خدمات الرعاية الصحية في مملكة البحرين؟

نحن فخورون بما تحقق من خطوات رائدة بالقطاع الصحي في مملكة البحرين، ونعمل للبناء على ما تحقق من منجزات وقصص نجاح، ويجسد الدعم الذي يحظى به القطاع حافزاً أمام تقديم الأفضل لمستقبل الأجيال القادمة، حيث تمتاز المنظومة الصحية بمملكة البحرين بجدارتها واقتدارها لمواجهة كافة التحديات الأمر الذي هو مصدر تشجيع لاستقطاب أفضل التجارب والممارسات والمشاريع لمواصلة تطوير الخدمات الصحية المقدمة للجميع.

ومع تطبيق أحدث الأنظمة، فإننا نتطلع مع بدء تطبيق برنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) بمملكة البحرين والذي ينبثق منه مشروع التسيير الذاتي إلى تحقيق قصص نجاح جديدة في تطبيق أفضل الأنظمة الرقابية والسياسات الصحية التي تضاهي ما توفره أكثر الدول تقدماً وتطوراً في المجال الصحي.

كما أن من أهم أولويات المرحلة القادمة هو تنفيذ ومتابعة الأهداف والغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز العمل المشترك تحت مظلة الضمان الصحي كجهة تنفيذية بالتعاون والتنسيق المتواصل مع مختلف الجهات المعنية بالمملكة ومن خلال الشراكات الفاعلة لتحقيق الترابط المتكامل، مع وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للصحة العامة والوقاية من الأمراض المعدية والحد من انتشار الأمراض المزمنة (غير السارية) ومتابعة تنفيذ ذلك وفق أعلى المستويات والمعايير المعتمدة لنظام الجودة والكفاءة.

كما ونشير إلى مستوى الجهود المشتركة والقائمة بين وزارة الصحة والمجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين، والتي ساهمت في تحقيق وتنفيذ العديد من الخطط والمبادرات في سبيل تطوير مسيرة المرأة في القطاع الصحي وتقدّمها لتكون شريكاً فاعلاً في النهضة التنموية الوطنية، كما نشيد كذلك بالدور المهم والمحوري الذي تقوم به المرأة البحرينية في القطاع الصحي، والذي تشكل فيه نسبةً كبيرة من القوى العاملة التي تؤدّي أدوارها الوطنية بكلّ كفاءة واقتدار وهو ما انعكس إيجاباً على ما حققته وزارة الصحة من مؤشرات ونتائج مثمرة على صعيد تحقيق التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

إلى جانب ذلك، فقد قدمت المرأة البحرينية في القطاع الصحي جهوداً ومساعي نبيلة وخبرات في ظل الظروف الصحية الاستثنائية خلال الانتشار العالمي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد -19)، حيث ساهمت وشاركت بدورها الفعال ضمن إطار المنظومة الصحية في التصدي للجائحة وتجاوز تحدياتها، وذلك بما يتسق مع كافة الاستراتيجيات والمساعي الرامية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيداً عن تداعيات الجائحة. كما أن مواصلة تعزيز العمل والتنسيق المشترك بين وزارة الصحة والمجلس الأعلى للمرأة يسعى إلى تفعيل هذه الخطط والبرامج الكفيلة بمتابعة تنفيذ المبادرات الداعمة للمرأة والأسرة البحرينية بشكل عام، وذلك في إطار المكتسبات الوطنية والنجاحات المتميزة التي حققتها مملكة البحرين في العديد من المجالات.

ومن أهم الإنجازات التي تحققت على صعيد الخارطة الصحية هو الافتتاح الرسمي لمكتب منظمة الصحة العالمية في مملكة البحرين والذي يعد حدثاً مهماً ليساهم في تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني اللازم في القطاع الصحي، وذلك بما يسهم في ضمان جودة واستدامة الخدمات المقدمة لمواصلة تعزيز الصحة العامة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ومتابعة تنفيذ المشاريع والمبادرات مع منظمة الصحة العالمية بما يسهم في تطوير الرؤى المستقبلية والأهداف والغايات التي تتبناها المنظمة وتتواءم مع تطلعات مملكة البحرين في المجال الصحي.

في الختام، نؤكد بأن جهود كل فرد من العاملين في مجال الرعاية الصحية ومقدمي الرعاية في المجتمع البحريني وبالتعاون وتبادل الخبرات العالمية له عطاء مقدر للغاية، وذلك لدورهم في تطوير أسس الرعاية الصحية وتكفاءة الخدمات المقدمة للجميع نحو الأمام.